

Distr.: General  
16 December 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات،  
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2010/1



## البيان

أعد هذا البيان خلال الاجتماع الاستشاري للمنظمات النسائية غير الحكومية الأفريقية المعقود على هامش المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن المعني بالمرأة (بيجين + ١٥) يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في بنجول

### الديباجة:

نحن، ممثلات مختلف منظمات المجتمع المدني المجتمعة بوصفها تجمع النساء الأفريقيات الحاضرات في الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ واللاتي يمثلن أيضا أصوات ملايين النساء والشابات والفتيات الأفريقيات،

وقد تشاورنا على نطاق واسع مع مختلف الجهات المعنية قبل انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة وخلالها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في أفريقيا منذ الاستعراض الأخير (بيجين + ١٠)،

وقد استعرضنا تقرير الظل للمنظمات غير الحكومية الإقليمية الأفريقية عن بيجين + ١٥ الذي يتضمن الاستعراضات الوطنية ودون الإقليمية الواردة من منظمات وشبكات المجتمع المدني النسائية،

وإذ نسلم بأن عملية استعراض بيجين + ١٥ تجري في وقت يطرح تحديات ويتيح فرصا كبيرة للمرأة الأفريقية في مجال أعمال حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،

وإذ نرى ببالغ القلق أن التقدم المحرز مازال قليلا وبطيئا ومشتتا ولم يسفر عن تغييرات جوهرية في حياة أغلبية النساء في أفريقيا رغم أن عملية تنفيذ منهاج عمل بيجين على مدى الخمس عشرة سنة الماضية استخدمت موارد كبيرة؛

وإذ نلاحظ أن تنفيذ منهاج عمل بيجين وصكوك حقوق الإنسان التي تعزز أحكامه، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، يعني على طائفة من الجهات صاحبة المصلحة، وأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الأولية عن ذلك؛

وإذ نلاحظ أيضا أن التزامات بيجين صيغت مرارا وتكرارا كضمانات لحقوق الإنسان تكون الدول الأطراف ملزمة بحمايتها وتعزيزها وتنفيذها على أكمل وجه ممكن، وأن هذا يتطلب إرادة سياسية واضحة ومستمرة وموارد بغية تحقيق النتائج في هذا الشأن،

ولذلك تُبرز الإجراءات التالية، من بين إجراءات أخرى حُددت في تقرير الظل للمنظمات غير الحكومية الأفريقية المتعلقة ببيجين + ١٥، بوصفها دعوة عاجلة إلى الحكومات في أفريقيا لتسريع وتيرة تنفيذ منهاج عمل بيجين على مدى السنوات الخمس المقبلة:

(أ) كفالة التصديق الشامل على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، بوصف ذلك إشارة إلى الالتزام السياسي بمعايير حقوق الإنسان، والتعجيل باستيعاب الصكوك المتعلقة بحقوق المرأة بالكامل محليا لتوفير أساس قانوني لحماية وتنفيذ وإنفاذ الأحكام المتعلقة بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية بوجه خاص؛

(ب) الإسراع بتنفيذ منهاج عمل بيجين وجميع الالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة عن طريق اتباع نهج متعدد القطاعات التزمت به الدول في بيجين في عام ١٩٩٥، بحلول نهاية السنوات الثلاث الأولى من عقد المرأة الأفريقية؛

(ج) كفالة توافر الموارد الكافية للهياكل القائمة الرامية إلى الإشراف على تنفيذ خطة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك كإشارة إلى الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالنهوض بالمرأة؛

(د) التصديق على ميثاق الاتحاد الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة، ومواءمة القوانين الانتخابية والهياكل الديمقراطية مع أحكامه والمواظبة على تنفيذ التزامات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتكافؤ الجنسين على الصعيد الوطني وعلى صعيد الحوكمة المحلية بحلول عام ٢٠١٥؛

(هـ) كفالة تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالانتخابات والسياسات العامة تنفيذًا كاملاً لضمان مشاركة النساء بالكامل وبفعالية في القيادة وصنع القرارات على أساس التساوي في التمثيل والمشاركة في الأحزاب السياسية، وكصاحبات مصلحة رئيسيات في العمليات الديمقراطية لبلداهن؛

(و) تخصيص أموال من صندوق الاتحاد الأفريقي للمرأة، على سبيل الأولوية، لبرامج التدريب والتعليم الموجهة إلى ممارسات السياسة من النساء اللاتي يطمحن إلى تولي مناصب انتخابية، لتعزيز قدرتهن على المشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار والتأثير عليها؛

(ز) بذل جهود مدروسة لتعيين مرشحات في منصب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كإشارة إلى المساواة في تقاسم القيادة والمسؤوليات من أجل تحقيق النتائج فيما يتعلق بخطة التنمية في أفريقيا؛

(ح) سن تشريعات متعلقة بحرية الإعلام، بما يتسق ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، بهدف ضمان حصول المواطنين على المعلومات الحيوية، لا سيما المرأة الأفريقية، لتيسير مشاركتهم بالكامل وبفعالية في الحوكمة والعمليات الديمقراطية والتنمية؛

(ط) التعجيل بتنفيذ التزاماتها بتغيير المواقف والممارسات التي تؤثر سلباً على حماية حقوق المرأة وتعزيزها وإعمالها باستخدام وسائل من بينها وسائل الإعلام كأداة محكمة للتوعية العامة والمحددة الأهداف والتنقيف في مجال حقوق المرأة والنهوض بالمرأة؛

(ي) الوفاء بشروط الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا وفي حالة وجود عدم امتثال، ودعوة الاتحاد الأفريقي إلى وضع آليات إضافية لكفالة المساءلة في إطار البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (٢٠٠٣) والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا (٢٠٠٤)؛

(ك) معالجة المسألة الملحة المتمثلة في الإفلات من العقاب في أفريقيا فيما يتعلق بانتهاك ما للمواطنين الأفريقيين من حقوق الإنسان، ولا سيما العنف ضد النساء والأطفال في حالات النزاع، وكفالة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحماية المرأة والطفل من جميع أشكال العنف؛

(ل) إعطاء الأولوية لصحة المرأة باعتبارها مسألة من مسائل حقوق الإنسان، ولا سيما صحة الأم والصحة الجنسية والإنجابية، كعنصر حيوي للتنمية المستدامة في أفريقيا، وتكثيف الإجراءات الرامية إلى الحد من انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الإناث؛

(م) الاستثمار في تعليم المرأة مع إيلاء اهتمام خاص للتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا لكفالة استفادة المرأة الأفريقية من إطار التكنولوجيا العالمية المتغير؛

(ن) بناء قدرات المرأة الريفية في مجال الزراعة وتعزيز ما للمرأة من حقوق في الأراضي كجزء من عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإطار ومبادئ الاتحاد الأفريقي التوجيهية للسياسات المتعلقة بالأراضي؛

(س) الاستثمار في البحوث المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا وآثاره على المرأة، ومعالجة الأبعاد الجنسانية فيما يتعلق بآليات التخفيف والتكيف والاستجابة والتعويض، وفي البحوث والتكنولوجيا المتعلقة بمصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وكفالة إدماج التحليل الجنساني؛

(ع) الامتناع عن الدخول في اتفاقات تجارية واقتصادية ثنائية ودولية تقوض عملية التكامل الإقليمي وتؤثر سلبا على حقوق المرأة والنهوض بالمرأة؛

(ف) الاستثمار في مباشرة النساء للأعمال الحرة من أجل تمكينهن اقتصاديا وإزالة العوائق التي تحول بينهن وبين مزاولة الأعمال التجارية وإنشاء المؤسسات الصغيرة/المتوسطة، وتخصيص موارد كافية لتنمية البنيات التحتية التي تيسر التجارة داخل البلدان وعبر الحدود في المنطقة؛

(ص) كفالة إدراج المساواة بين الجنسين في جميع عمليات التخطيط والميزنة على مختلف المستويات، وأيضا كفالة اتخاذ خطوات مدروسة لوضع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ومؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية، بوصف ذلك إحدى وسائل ضمان تنفيذ التزامات بيجين كافة تنفيذا فعالا واستراتيجية لتعزيز حق المرأة الأفريقية في التنمية وحمايته وإعماله.